جمعية استشارية التى من المرجح ان تنسحب اليها المحاصصة الطائفية العرقية اللا ان هذا لايلغي اعتبارات المصلحة الوطنية ولو بالحد الادنى مع وجود قوى سياسية وسطية لاسيما عند تمتع هذه الجمعية الاستشارية بسلطة رفض تكوين الحكومة او المراسيم التي تصدرها وبذلك يمكن ضمان مشاركة سياسية اوسع وتغير بعض القوى مواقفها من العملية السياسية اما على المستوى الادنى فان من شئن هذا الاشتراك تقليل عدد المقاطعين للعملية السياسية في الشارع والا فان المواطنين الغير مشتركين في العملية السياسية من غير المتوقع منهم الدفاع عنه الى ان هذا التفعيل يبقى غير مكتمل الجانب من دون وجود بنى تحتية مؤسسية تشارك في دعم العملية السياسية.

المأسسة في ابسط معانيها احد اهم اليات النظام السياسي في اداء وظائفه المتنوعة وهي في ذات الوقف احدى مقتضيات نمو وتطور نظام سياسي يكون قادرا بدرجة عالية على الاستجابة لمطالب بيئته ففي الوقت الراهن يمكن اختزال المأسسة القاعدية (البنى التحتية للمؤسسات الواجب توافرها للحد الادنى) في الجيش والداخلية فوجود هذه المؤسسات ضروري ليس فقط لمعالجة المشكلة الامنية وانما استخدامها كبودقة صهر لمكونات الشعب وهنا يمكن تشبيه دور هذه المؤسسات بالمؤسسات التربوية للتأهيل لثقافة سياسية واجتماعية موحدة وهنا لابد من التاكيد على ان المأسسة ككيان مجرد بذاتها لن تعمل على تعزيز المواطنة مالم تكن مقرونة بمبدأ الالتزام بمبنى ومعنى الحكم الصالح وعلى مستوى (النخب والسلطة السياسية)، فالحكم الصالح حكم قيمي للمارسة السلطة السياسية الا انه يتمحور بشكل مركزي حول قيادات سياسية منتخبة وكوادر ادارية ملتزمة تعمل على ادارة شؤون المجتمع بتجاه تطوير وتنمية موادر المجتمع وتقدم مواطنيه وتحسين نوعية حياتهم ورفاهيتهم من خلال رضا ومشاركة الشعب .